ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵏⵏⵎⵖⴰⵔ ⵏ ⵜⵏⴱⴰⴹⵜ

المملكة المغربية
رئيس الحكومة

إنجازات العمل الحكومي 2017-2021

جهود حكومية مقدّرة

لتحسين مناخ الأعمال ببلادنا

بنتائج حقيقية

www.cg.gov.ma

المحتويات

1. إصلاحات كبرى وجهد جماعي لتحسين مناخ الاعمال..... 4
2. إطلاق أول سياسة وطنية مندمجة ومتعددة السنوات لتحسين مناخ الأعمال..... 4
3. التنزيل الفعلي لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار.....5
4. تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمارات.....6
5. ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات 7
6. تباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات 7
7. تقليص ملحوظ لآجال الأداء 8
8. تقدم مطرد في تصنيف المغرب في المؤشر الدولي لمناخ الاعمال..... 10

أسـهمت الحكومـة في تنفيـذ عـدد مـن الإصلاحـات الكبـرى لتحسـين منـاخ الأعمـال وتيسـير حيـاة المقـاولات، ودعـم الاسـتثمار. وهـي الجهـود التـي أثمـرت عـن نتائـج واقعيـة وملموسـة لفائـدة المقـاولات الوطنيـة والاقتصـاد الوطنـي، لا سـيما في مجـال الاسـتثمار والاسـتثمارات الأجنبيـة المباشـرة وإنشـاء المقـاولات وحمايتهـا مـن الإفـلاس. كمـا عـززت هـذه الإصلاحـات ومختلـف السياسـات ذات الصلـة، مـن قـدرة بلادنـا على الصمـود في مواجهـة الأزمـة غيـر المسـبوقة الناتجـة عـن جائحـة كوفيـد-19.

مـن جهـة أخـرى، وبفضـل هـذه الجهـود ونتائجهـا الواقعيـة، فقـد تحسـن ترتيـب المغـرب في المؤشـر الدولـي لمنـاخ الأعمـال بشـكل إيجابـي خـلال الفتـرة الأخيـرة، ممـا أسـهم بـكل تأكيـد في الإشـعاع الدولـي لبلادنـا وفي جاذبيتـه الاسـتثمارية.

1. إصلاحات كبرى وجهد جماعي لتحسين مناخ الاعمال

لقد نفذت الحكومة إصلاحات عديدة، بشراكة مع القطاع الخاص، لا سيما في إطار أشغال اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، تهم أساسا تذليل بعض الصعوبات الإدارية المتعلقة بالحصول على التراخيص والإجراءات الخاصة بإحداث المقاولات والاستثمار، وإصلاح الكتاب الخامس لمدونة التجارة المتعلق بالمقاولة في وضعية صعبة، وتحيين مقتضيات أخرى من مدونة التجارة، وترسيخ مبدأ الشفافية والحكامة الجيدة داخل الشركات، ومواصلة تحديث وعصرنة المحاكم التجارية واعتماد القانون المتعلق بالضمانات المنقولة لدعم القدرة التمويلية للمقاولات الوطنية، وتجويد الإطار القانوني والتنظيمي والإجرائي للطلبيات العمومية، وتحسين آجال الأداء، وكذا تعزيز الرقمنة وتبسيط مجموعة من الإجراءات والمساطر الإدارية، وخاصة تلك المتعلقة بالمقاولة (تراخيص البناء، الربط بالكهرباء، أداء الضرائب، نقل الملكية...).

2. إطلاق أول سياسة وطنية مندمجة ومتعددة السنوات لتحسين مناخ الأعمال

وتثمينا لهذه الجهود والإنجازات وترصيدا لها، اعتمدت بلادنا في شهر ماي 2021 سياسة وطنية مندمجة لتحسين مناخ الأعمال، تمتد لخمس سنوات ما بين 2021 إلى 2025، اذ تم إعدادها تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله التي وردت في الرسالة المُوجّهة إلى المشاركين في الدورة الثانية للمؤتمر الدولي للعدالة بمراكش بتاريخ 21 أكتوبر 2019.

وتهدف هذه السياسة، التي تمّ إعدادها وفق مقاربة مندمجة بمشاركة قطاعات حكومية ومؤسسات عمومية وممثلين عن القطاع الخاص وعن المجموعات المهنية، إلى تحسين مناخ الأعمال من خلال توفير حلول واقعية لمختلف الإكراهات البنيوية والصعوبات التي تعترض المقاولين والمقاولات الوطنية، أخذا بعين الاعتبار تداعيات جائحة كورونا.

وتعتمد هذه السياسة الوطنية على ثلاثة مرتكزات تهم بالأساس:

- تحسين الظروف المُهيكلة لمناخ الأعمال؛
- تسهيل الولوج إلى الموارد الضرورية للمقاولات؛
- تعزيز الشفافية والشمولية والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتضم هذه السياسة ثلاثة وثلاثين (33) ورشا إصلاحيا، ترمو تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي للأعمال وتسهيل الولوج إلى التمويل والبنى التحتية والطلبيات العمومية وتحسين آجال الأداء، بالإضافة إلى تأهيل رأس المال البشري وتعزيز آليات مواكبة المقاولات والابتكار وكذا إدماج القطاع غير المهيكل.

وللإشارة فإن هذه الأوراش الإصلاحية تتقاطع مع التوصيات التي جاء بها تقرير النموذج التنموي الجديد، لاسيما فيما يخص المحور المتعلق بالمقاولة ومناخ الأعمال.

3. التنزيل الفعلي لإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار

في إطار تحسين مناخ الأعمال وتحفيز الاستثمار على الصعيد الجهوي، وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بتاريخ 30 يوليوز 2017، عملت الحكومة على إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، من خلال ركائز تتعلق بإعادة تنظيم المراكز الجهوية للاستثمار، وإحداث اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، وأخيراً، تبسيط الإجراءات على المستوى الوطني والجهوي.

وبعد الانتهاء من مسلسل الإصلاح المؤسساتي، تميزت نهاية سنة 2019 بتحويل المراكز الجهوية للاستثمار إلى مؤسسات عمومية وتمكينها من الاستقلال الإداري والمالي وتعزيز موقعها كمخاطب رئيسي للمستثمرين وللإدارة على المستوى الترابي، كما تمّ إطلاق عمل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار وعقد أربعة اجتماعات للجنة قيادة الإصلاح برئاسة رئيس الحكومة بالإضافة إلى إطلاق بوابة رقمية لتلقي طلبات المستثمرين.

كما واكب هذا الإصلاح، إعداد قائمة أولية تتكون من خمسين اختصاصا متعلقا بالتراخيص اللازمة لإنجاز مشاريع الاستثمار تقرر نقلها من الإدارات المركزية إلى المستوى اللاممركز والحرص على إدراجها ضمن مخططات اللاتمركز الإداري للقطاعات الوزارية المعنية.

وقد بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تمت مواكبة أصحابها من قبل المراكز الجهوية للاستثمار ودراستها والبث فيها من قبل اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار ما يناهز 2588 ملفا خلال سنة 2020 مسجلا ارتفاعا بنسبة 51 بالمائة مقارنة مع سنة 2019. فيما ارتفع عدد ملفات الاستثمار التي تمت المصادقة عليها خلال سنة 2020 والتي بلغ عددها 1499 ملفا بنسبة 24 بالمائة مقارنة مع سنة 2019.

ويعود هذا الارتفاع الذي تم تسجيله رغم التأثير السلبي والإكراهات الناجمة عن تفشي جائحة كوفيد-19، إلى إجراءات التبسيط والمواكبة المعتمدة لفائدة المستثمرين في مرحلة إعداد وتقديم ومعالجة ملفاتهم وكذا إلى تزايد وتيرة الاجتماعات التي تم عقدها من قبل اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار، حيث عقدت هذه اللجان 705 اجتماعا خلال سنة 2020، بزيادة بحوالي 141% مقارنة مع سنة 2019.

كما تؤكد جل المؤشرات المتعلقة بسنة 2020 نجاعة إصلاح هذه المراكز التي ساهمت في إحداث أكثر من 20 ألف مقاولة جديدة، وتقديم الخدمات لأكثر من 18 ألف مقاولة صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، ومواكبة أكثر من 4 آلاف مستثمر، والمصادقة على ما يقارب 1500 مشروع استثماري بغلاف مالي إجمالي بحوالي 151 مليار درهم، من المرتقب أن توفر حوالي 153 ألف منصب شغل مقابل حوالي 94 ألف منصب سنة 2019.

كما تظهر المؤشرات أن الأجل المتوسط لدراسة الملفات الاستثمارية المكتملة واتخاذ القرار بخصوصها من لدن اللجنة الجهوية الموحدة للاستثمار، لم يعد يتجاوز 20 يوما، في الوقت الذي كان يصل إلى 120 يوما سنة 2019.

4. تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمارات

تعززت جاذبية المغرب بفضل الإصلاحات التي اتخذت لتحسين مناخ الأعمال، وكذا من خلال تنزيل إصلاح منظومة تدبير وتحفيز الاستثمار على المستوى الجهوي، ، الذي دخل حيز التنفيذ منذ نهاية سنة 2019. كما وصل مستوى الاستثمار الوطني إلى ما يقارب 34% من الناتج الداخلي الخام، والذي يظل مجهودا يتجاوز بكثير المتوسط العالمي.

وفي إطار لجنة الاستثمارات التي يرأس أشغالها رئيس الحكومة، تمت الموافقة خلال الفترة الممتدة بين 2015 و 2019 على استثمارات استراتيجية مهمة في قطاعات الصناعة والطاقة والصناعة الغذائية والسياحة، حيث تم التوقيع على 114 اتفاقية استثمار بقيمة إجمالية تقدر بنحو 334 مليار درهم، والتي ستساهم في إحداث 39.305 فرصة عمل مباشرة وبلغت نسبة إنجاز هذه الاتفاقيات 43% في فبراير 2021.

ورغم الظرفية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، تم توقيع اتفاقيات جديدة سنة 2020 وبداية سنة 2021، قاربت قيمتها 34,68 مليار درهم ستساهم في إحداث حوالي 18.000 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

كما استقر معدل التدفقات السنوية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 22,6 مليار درهم خلال الفترة 2017-2020 مقابل نفس المعدل خلال الفترة 2007-2016، إذ بلغت التدفقات حوالي 15,4 مليار درهم خلال سنة 2019 و15,5 مليار درهم خلال سنة 2020، وهو ما يبرز ثقة المستثمرين في قدرة المغرب على الصمود رغم ظرفية الجائحة.

معدل مداخيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة (ملايير الدراهم)

5. ارتفاع وتيرة إحداث المقاولات

تـمّ في هـذا الصـدد بـذل عـدة جهـود لتسـهيل إنشـاء المقـاولات بالمغـرب. ويحتـل المغـرب المرتبـة 43 في العالـم مـن بيـن 190 بلـدا في المؤشـر الفرعـي لإنشـاء المقـاولات في تصنيـف ممارسـة أنشـطة الأعمـال الصـادر سـنة 2020، بنتيجـة 100/93 (متوسـط منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا: 100/84، فرنسـا: 100/93.1، إسـبانيا: 100/86.9). وهكـذا، فـإن متوسـط المـدة اللازمـة لإنشـاء مقاولـة بالمغـرب يناهـز 9 أيـام مقارنـة بـ 20 يومًـا في منطقـة الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا. في هـذا السـياق، سـجل المغـرب ارتفاعـاً مسـتمراً في عـدد المقـاولات التـي تـم إنشـاؤها، حيـث بلـغ متوسـط النمـو السـنوي 8% مـا بيـن 2017 و2019.

عدد المقاولات المحدثة سنويا

المصدر: المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

6. تباطؤ مستمر في معدل إفلاس المقاولات

في ضـوء الإصلاحـات التـي تـم وضعهـا وعلى الرغـم مـن جائحـة كوفيـد-19، عـرف المغـرب تباطـؤًا مسـتمرًا في معـدل إفـلاس المقـاولات. حيـث تـم تسـجيل خـلال سـنة 2018، 7941 مقاولـة في حالـة إفـلاس بالمغـرب، ثـم 8439 سـنة 2019 وأخيـراً 6612 سـنة 2020 بانخفـاض كبيـر بنسـبة 22%.

ويـدل هـذا على مرونـة نسـبية للنسـيج الاقتصـادي المغربـي في مواجهـة تداعيـات وبـاء كوفيـد-19، وذلـك بفضـل الآليـات التـي تـم اعتمادهـا لدعـم المقـاولات خاصـةً أثنـاء فتـرة الحجـر الصحـي.

هـذا، وقـد قامـت الحكومـة بإصلاحـات مهمـة لتسـهيل معالجـة صعوبـات المقـاولات. حيـث تـمّ إصـلاح الكتـاب الخامـس مـن مدونـة التجـارة، مـن خـلال اعتمـاد القانـون 17-73 بعـد نشـره بالجريـدة الرسـمية في 23 أبريـل 2018. وقـد مكّـن هـذا القانـون مـن الرصـد المبكـر للصعوبـات التـي تعتـرض نشـاط المقاولـة إضافـةً إلـى تمكيـن الشـركات التـي تواجـه صعوبـات ماليـة واقتصاديـة واجتماعيـة مـن أدوات للتعامـل معهـا وإعـادة الاندمـاج في محيطهـا الاقتصـادي، ولا سـيما مـن خـلال تعديـل العديـد مـن الإجـراءات التنظيميـة والمسـطرية.

وتيرة إفلاس المقاولات (الأشخاص المعنويين)

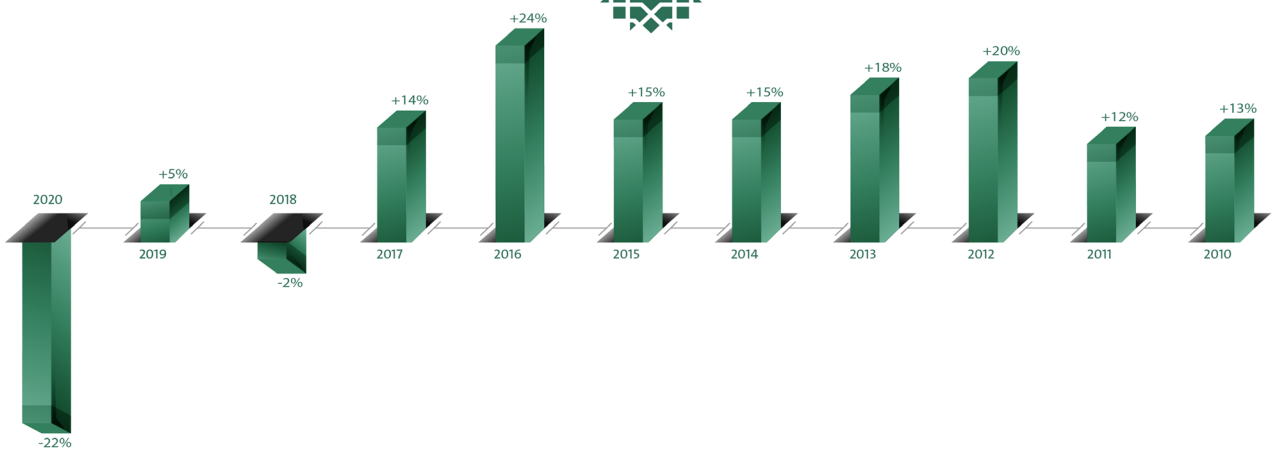

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

7. تقليص ملحوظ لآجال الأداء

قامت الحكومة بعدة إصلاحات قانونية وتنظيمية في هذا المجال، كما تمّ إحداث مرصد آجال الأداء وفق حكامة تجمع القطاعين العام والخاص وتُشكل هذه الآلية فضاء للتشاور من أجل إيجاد حلول دائمة وملائمة. كما تمّ تنظيم عدة لقاءات جهوية في هذا الصدد بهدف التحسيس وتعميق الحوار بخصوص هذه الإشكالية، مع إحداث لجن محلية لتتبع آجال أداء الجماعات الترابية.

هذا، إضافة إلى استعمال التكنولوجيا الرقمية (الإيداع الإلكتروني للفواتير) ووضع منصات الكترونية لتتبع تطور هذه الآجال ونشرها بشكل دوري في إطار تعزيز الشفافية.

وقد تحسنت بشكل ملحوظ آجال أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الإدارات العمومية والجماعات الترابية. وبلغ متوسط آجال الأداء المقاولات والمؤسسات العمومية 39,9 يومًا في دجنبر 2020 بعدما كان يصل إلى 77 يومًا في سنة 2017.

متوسط أجال الآداء الخاص بالمقاولات والمؤسسات العمومية (بالأيام)

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

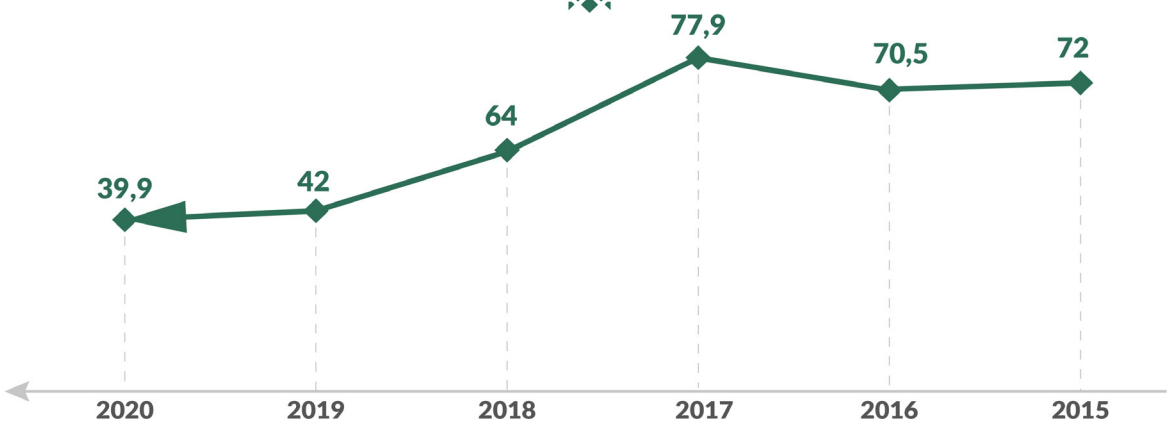

أما على صعيد الصفقات العمومية والجماعات الترابية، فقد بلغ متوسط آجال الأداء 37 يوماً سنة 2019، مقابل 144 يومًا خلال سنة 2016.

متوسط آجال أداء صفقات الإدارات العمومية والجماعات الترابية (بالأيام)

المصدر: وزارة الإقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة

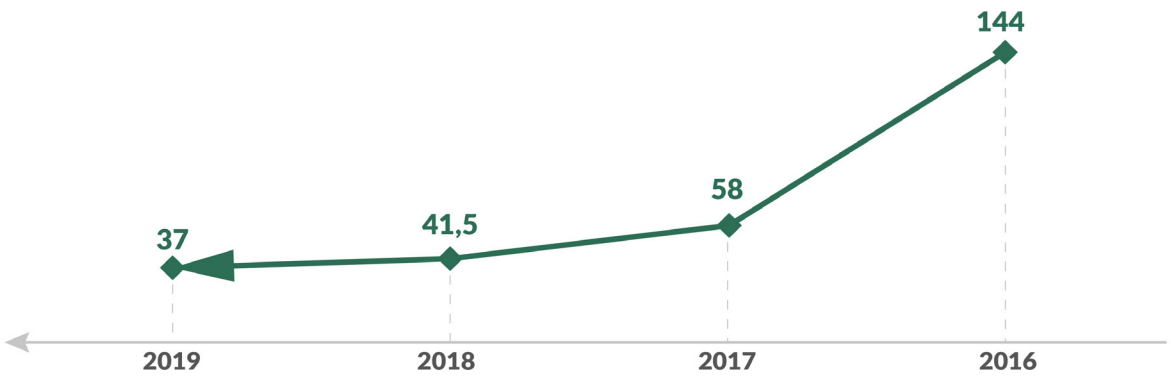

8. تقدم مطرد في تصنيف المغرب في المؤشر الدولي لمناخ الاعمال

لقد أسهمت كل هذه الإصلاحات، وكذا نتائجها على أرض الواقع، من تحسين تصنيف المغرب في تقرير البنك الدولي «لممارسة الأعمال»، حيث انتقل من المركز 60 سنة 2019 إلى المركز 53 سنة 2020، أي بإحراز تقدم ب 7 مراكز في سنة واحدة، ب 22 مرتبة مقارنة مع 2017. وبهذا، فإن الحكومة تقترب من تحقيق هدف بلوغ المرتبة 50 في هذا الترتيب سنة 2021، ودخول دائرة الاقتصاديات الخمسين الأوائل، كما هو محدد في البرنامج الحكومي.

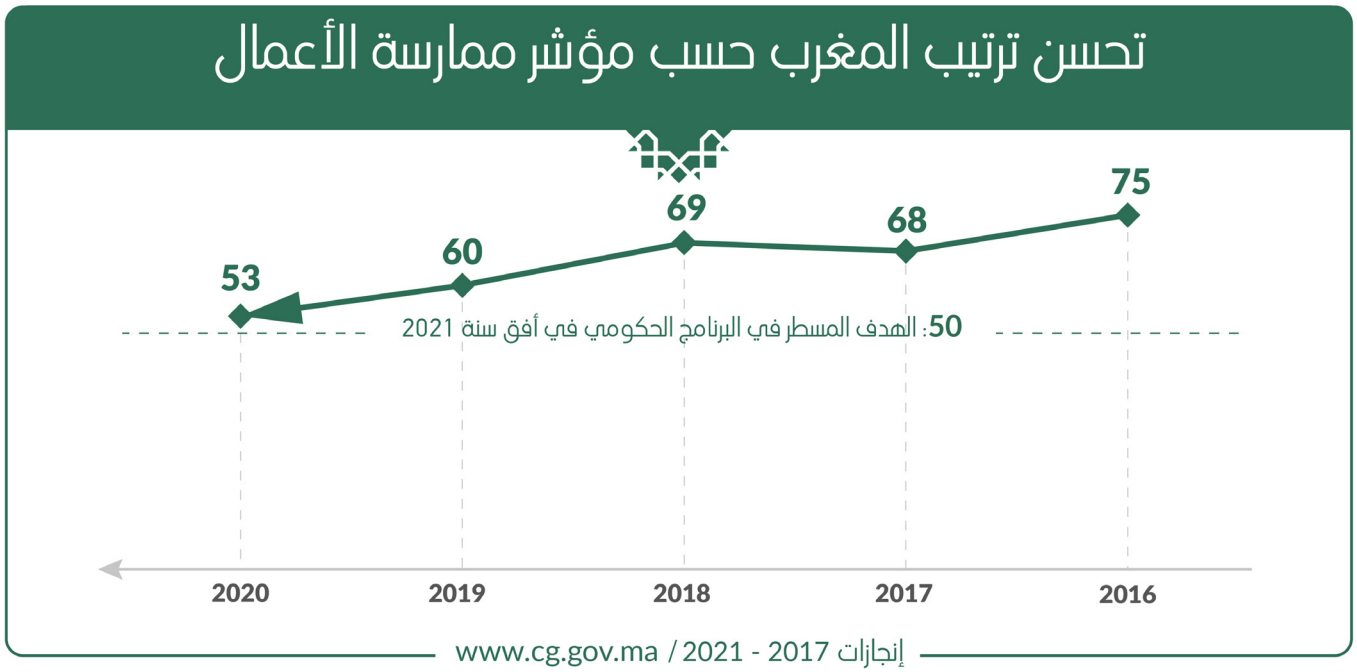

وقد مكن هذا الترتيب العالمي أيضا من تبوؤ المغرب للمرتبة الثالثة في إفريقيا وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تصنيف البلدان حسب مؤشر "ممارسة الأعمال"

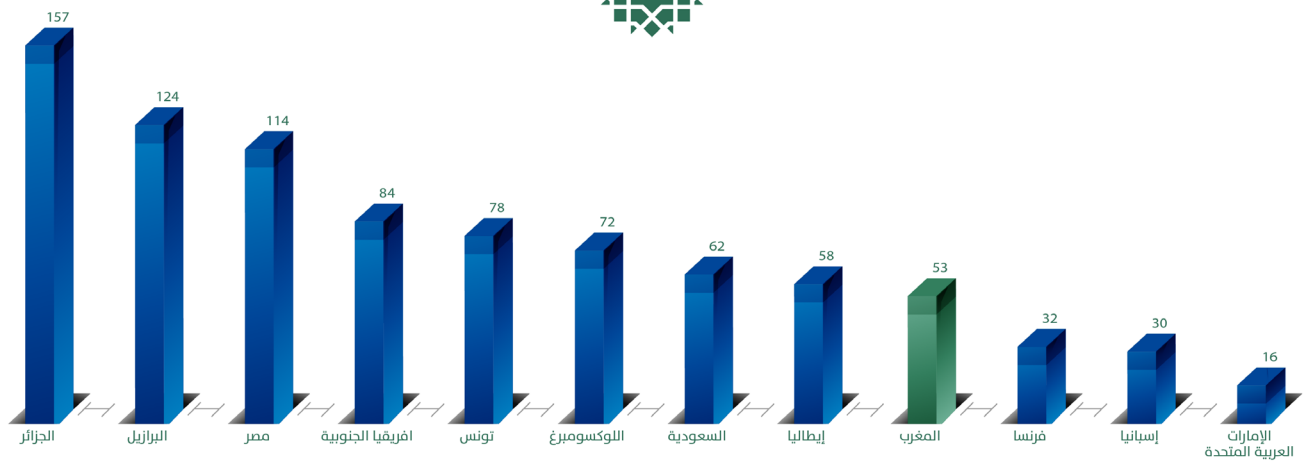

المصدر: تقرير "ممارسة الأعمال" للبنك الدولي

إنجازات 2017 - 2021 / www.cg.gov.ma

هـذا وقـد تمكّـن المغـرب مـن احتـلال مراتـب جـد متقدمـة في مجموعـة مـن المؤشـرات المتعلقـة بمنـاخ الأعمـال خاصـة مـا يرتبـط بمنـح تراخيـص البنـاء (المرتبـة 16 عالميـا) وأداء الضرائـب (المرتبـة 24) والربط بشـبكة الكهربـاء (المرتبـة 34) وحمايـة المسـتثمرين الأقليـة (المرتبـة 37).

www.cg.gov.ma